

الأستاذ محمد الطيب سعداني مدير المدرسة العليا للأساتذة-القبة (سابقا)



نبدأ بتقديم محطات السيرة الذاتية للأستاذ محمد الطيب سعداني، قبل أن نطرح عليه أسئلة المجلة:

لقد ولد في الخامس من شهر مارس من عام 1947 ببلدية قمار (ولاية الوادي)، الجزائر. أما دراسته الابتدائية فتتمت في مسقط رأسه إذ نال هناك الشهادة الابتدائية في مدرسة النجاح التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1962، ثم شهادة الأهلية (الفرنسية) في السنة الموالية من متوسطة مدينة الوادي. وشعوراً منه بضرورة تحمّل مسؤوليته المادية تجاه أسرته غير الميسورة الحال لم يواصل دراسته، فعمل كموظف في إدارة البريد والمواصلات الجهوية بالأغواط. ويذكر محمد الطيب سعداني أن مدير هذه المؤسسة آنذاك -وهو المجاهد عمار ثليجي (1923-1965) رحمه الله، الذي تحمل اليوم جامعة الأغواط اسمه- قد قرّبه إليه أيّما تقريب فاتخذته كاتباً له.

ثمّ التحق عام 1965 بالثانوية الناشئة آنذاك في مدينة تقرت حيث أحرز في جوان 1966 على ما كان يسمى بالجزء الأول من البكالوريا، وكان يعمل في نفس الوقت كمراقب بداخلة الثانوية. وفي سنة 1967، انتقل إلى مدينة قسنطينة لاستكمال دراسته الثانوية فأحرز في تلك السنة على شهادة البكالوريا.

في سبتمبر سنة 1967، التحق بالمدرسة العليا للأساتذة-القبة التي كانت آنذاك تدفع شبه راتب لطلبتها، وهذا ما كان يسمح لعدد المعوزين من الطلبة بمواصلة الدراسة الجامعية وتغطية بعض نفقات أسرهم. سجل الطالب سعداني في كلية الآداب لتحضير شهادة الليسانس في الفلسفة بجامعة الجزائر (الجزائر 1، حالياً، والتي كانت آنذاك الجامعة الوحيدة في البلاد). كما سجل في كلية العلوم لإعداد شهادة الليسانس في العلوم الفيزيائية التي نالها عام 1972. وكانت هذه الشهادة تسمح للحصول عليها بأن يكون معيداً متعاقداً في الجامعة. وذلك ما فعل محمد الطيب خلال السنة الجامعية 1972-1973، حيث كان من أوائل الجزائريين الذين درّسوا مادة الكيمياء في الجامعة باللغة العربية.

وقد أتاحت له الفرصة عام 1973، مثل العديد من أقرانه في تلك الفترة، للحصول على منحة دراسية في جامعة تولوز الفرنسية. وهكذا أحرز على دكتوراه الدرجة الثالثة في الكيمياء خلال جوان 1976. فعاد إلى المدرسة العليا للأساتذة-القبة إذ تولى منذ ذلك التاريخ حتى 1990 إدارة الدراسات في هذه المؤسسة بالموازاة مع انتسابه لسلوك الأستاذة المساعدين المكلفين بالدروس. وفي هذه السنة نال شهادة دكتوراه الدولة في علوم التربية من جامعة الجزائر، وعيّن على رأس المدرسة العليا للأساتذة ودام ذلك حتى عام 1994. وفي عام 1997 رقيّ إلى رتبة أستاذ التعليم العالي.

وسمحت له هذه التجربة في مجال التربية والتعليم بتقلّد عديد المناصب العليا في هذا الحقل، منها مديراً للدراسات بوزارة التربية الوطنية (1994-1997)، ومديراً للدراسات بالمجلس الأعلى للتربية (1997-1999)، ورئيساً

للدیوان بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (1999-2004)، ومستشارا ثقافيا برتبة وزير مفوض بسفارة الجزائر في فرنسا. لكن مختلف المناصب الإدارية التي تولّاها -باستثناء المنصبين الأخيرين منها- لم تثنه عن أداء مهمة التعليم التي يعدّها مهمته الأساسية. ومن المعلوم أن السيد سعداني التحق بالمدرسة كأستاذ إثر عودته من فرنسا في 2007. وعند تقاعده سنة 2015، ظلّ يعمل بنفس المؤسسة كأستاذ متعاقد.

أما في مجال البحث العلمي المرتبط بالتربية والتعليم فكان حضوره متواصلا منذ 1991 من خلال الإشراف على عديد مشاريع البحث في علوم التربية. ومن عناوين هذه المشاريع نذكر "إثراء المصطلح العلمي العربي"، و التأثيرات المتبادلة بين الجوانب اللغوية والجوانب المعرفية في تعليم العلوم وتعلمها"، و"تطوير تعليمية العلوم البيولوجية بالجزائر"، و"النماذج والنمذجة في العلوم الفيزيائية: الجوانب الإبتيمولوجية والاستعمال في التعليم: الثانوي والعالي". كما أشرف على أبحاث عديد الطلبة من المسجلين في شهادتي الماجستير والدكتوراه، وشارك في كثير من الملتقيات الدولية في البلاد العربية والأوروبية.

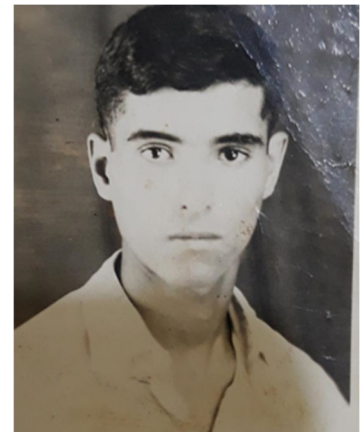
ومن نشاطاته العامة المشاركة في الندوات العلمية وإلقاء كمّ كبير من المحاضرات حول التربية والتعليم والمناهج الدراسية في الداخل والخارج. كما كان عضوا في عديد الهيئات التربوية الوطنية. وكان للأستاذ سعداني حضور مميز في عالم النشر والترجمة بحكم إتقانه للغتين العربية والفرنسية. وقد ذكر لنا أنه بصدد إنجاز مجموعة من الكتيبات على غرار كتيب "المدخل للعلوم الفيزيائية" الذي سبق نشره، يتناول فيها بعض المفاهيم الأساسية في الكيمياء العامة.



تقديم لكتاب "الدافعية والنجاح المدرسي" الذي ترجمه عام 2000 الأستاذ سعداني بطلب من المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، وهو مركز تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.



خلال محاضرة بالمدرسة عام 2023



صورة من عهد الطفولة (~1963)

ومن المعلوم أن الأستاذ سعداني ممن لم يكتفوا في كتاباتهم بالنثر بل تعاطوا الشعر أيضا في عدة مناسبات منذ عقود. وإنّا لنأمل أن يتدارك ذلك فينشر قصائده -التي منها ما ظهر في صحيفتي الشعب والمجاهد- ضمن ديوان شعر في أقرب الآجال. دعنا نختم هذا التقديم بعينة من هذا الشعر، وهي قصيدة كتبها في أبريل 2015.

أنا وطلبتى

ماذا أخطّ على أوراق أشجاني؟
إنني لأعجب بما كان من زمني
أهكذا قيمي - مثل الندى - بخرت!
للحرف حرمة ... علّمت في صغري
وأشهد اليوم ما بالحرف من علل
قد كان يندى شذى من ألف خافقة
وكم وعى مثلاً من ماضي أزمنة
وأصبح اليوم رقماً في رسائلهم
الخفض والرفع في الأسماء عندهم
والجزم قاعدة - ولو بلا سند -
"نرمال"، في قولهم كأنها خبرٌ
يكاد يخنقني جواب بعضهم
أو حين أسمع - مثل الهمس - طقطقة
لا أشكي زمني ولا أنايبه
حضارة الرقم قد أبدت محاسنها
كثير مصادراً، كثير مناهلنا
والله يعلم كم أتى أحبيهم
أمشي للقياهم، شوقاً على عجل
لي فيهم كم رجاءات أهددها
وإن ضجرت بهم في بعض آونة
لست أعلمهم نحواً ولا لغة
لكنّ يقنّت بأن العلم مرجعه
وقيتم الفكر من سلامة الكلام
نم حيث أنت قريير العين يا أبت

أمري يحيرني والشك أغياني!
- أن رابني - ونذير الشيب أضواني
وأصبحت خبيرا من طول هجران
حتى سرت كدمي في روع وجداني
بالدمع أبكيه ... أم بالأحمر القاني؟
وينضح العطر من رُوح وريحان
وشاد رائحة من وحي فنان
رقماً بلا نبضة تهفو وتحنان
لا ضير فيه ... هما في الحال سيئان
والصرف ينسى ... وهم والنحو اثنان
بدون مبتدأ ... أو مُبهم ثنان
حين أناديه "راني هنا هاني"
تفيد جمل جواب بعض أحيان
فالكل منه بتقدير وحسبان
وإن غدونا بلا حيّ وعنوان
تأتي معارفنا في الحين والآن
ومن حنايا جنان مفعم حاني
أشق درسي ودفء الشوق يغشاني
فكلهم بخلاق الخير أرضاني
فكسي ثبلل بالأنداء أغصاني
ولا يباناً ولا تقطّطيع أوزان
دوماً إلى لغة تسمو وميزان
لذا حرصت على نحوي وتباني
إنّي على العهد حتى نشر أكفاني

محمد الطيب سعداني

الجزائر في 25 أبريل 2015

10 أسئلة يجيب عنها الأستاذ محمد الطيب سعداني

مدير المدرسة العليا للأساتذة-القبة (سابقا)

السؤال 1: أنتم من خريجي المدرسة العليا للأساتذة-القبة (دفعة 1972). حدثونا بمناسبة الذكرى الستينية لتأسيس هذه المدرسة، عن الجو الذي كان يسود عند الطلبة في تلك الفترة.

الجواب: لعلّه من المفيد التذكير بأنّ الطلبة الأساتذة-تلك كانت التسمية الرّسمية (ترجمة لـ élèves- professeurs) للطلبة المنتسبين للمدرسة العليا- كانوا قليلي العدد، فلا يكاد مجملهم يتجاوز في تلك الفترة مئة طالب في كل التخصصات الأدبية والاجتماعية باللغتين، والعلمية باللغة الفرنسية (لم يكن يوجد في تلك الفترة طلبة في الفروع العلمية باللغة العربية). ولم يكن الانتماء إلى المدرسة يعني الدراسة بها. فلقد كان الطلبة الأساتذة يتابعون دراساتهم الأساسية، محاضرات وأعمالا موجهة وتطبيقية بجامعة الجزائر [جامعة الجزائر 1 حاليا]: العلميون منهم في كلية العلوم والأدبيون وطلاب العلوم الاجتماعية بكلية الآداب. ولعلّ أول سمة مشتركة بينهم هي نضجهم والجدية التي تأنسها فيهم جميعا من خلال مناقشاتهم وسلوكهم العام.

ولا غرابة في ذلك فإنهم كانوا نخبة من الطلبة ليس فقط من حيث التميّز العلمي (فلم يكن يقبل بالمدرسة إلّا الناجحون من حملة شهادة البكالوريا في مسابقة كتابية وشفوية)، ولكن أيضا من حيث شعورهم بنبل مهمتهم المستقبلية وقديسيّتها -مهمة التعليم- التي كانت الغاية من تكوينهم. وما من شك في أنّ قلة عددهم في الجامعة ومصيرهم المشترك قد نمّيا فيهم شعور التعاضد والتآزر.



"كان بين طلبة المدرسة نوع من السّلمية فطلبة السّنة الرّابعة مثلا، سنة 1967،

سنة التحاقنا بالمدرسة، كانوا يكوّنون فئة مميّزة، لا تختلط بباقي الطّلبة"

ومن الذكريات التي ما تزال عالقة بذهني، حتى يومنا هذا، مسيرات الطلبة، بعد طعام العشاء بمطعم المدرسة، في الرواق -جيئة وذهابا- مثنى مثنى وثلاث ثلاث أو يزيد، يتجاذبون أطراف الحديث في أغلب الأحيان حول مواضيع ثقافية وعلمية قبل التوجه إلى غرفهم للدراسة والمراجعة.

ولقد كان بين طلبة المدرسة نوع من السّلمية فطلبة السّنة الرابعة مثلاً، سنة 1967، سنة التحاقنا بالمدرسة كانوا يكوّنون فئة مميّزة، لا تختلط بباقي الطّلبة. تراهم حتّى وهم في المطعم في صفّ واحد، بمعزل في العموم عن الطلبة الآخرين، يتصفّحون الصّحف الوطنية وغير الوطنية، في انتظار الوجبة الغذائية، وإنّ منهم من أصبح اليوم من كتّاب الجزائر ومؤرّخيها المشهورين مثل السيد علي الكنز (1946-2020) رحمه الله.

ومن الذّكريات التي ما تزال عالقة بذهني أيضاً ذاك المناخ الفريد السّائد بقاعة مطالعة المكتبة التي تتوسّط الرّواق والتي يتردّد عليها الطّلبة الأساتذة من مختلف السّنات الدّراسية في أوقات فراغهم للاستزادة من المعارف والتعمق فيها بالاطلاع على أمهات المراجع النادرة فتراهم، وسط صمت قدسي، منهمكين في مطالعتها وقد يترك البعض منهم أحياناً، لاسيما طلبة الفروع الأدبية والفلسفية، بعض التعليقات السريعة، بقلم رصاص، على هامش صفحة كتاب.

وطبيعي ألاّ يعني شعور التعاضد والتآزر بين الطلبة الأساتذة، الذي أشرنا إليه آنفاً، عدم وجود تنافس شديد بينهم، فلقد كانوا في الصّف الواحد حريصين كل الحرص على إحراز المراتب الأولى في التقويمات المختلفة يحفّزهم على ذلك الإغفاء الموعد للمتفوقين منهم من التعليم في المرحلة الثانوية والالتحاق بالتعليم العالي. كما لا يعني ذلك البتة انعدام وجود تيارات إيديولوجية مختلفة المشارب بينهم. فلقد كانوا فئات مختلفة، لكل فئة منهم طيفها المذهبي والسياسي، لكن خلافاتهم هذه لم تكن تتعدّى الشّجارات اللفظية، ولم تكن لتتال في شيء من الاحترام المتبادل بينهم. وإننا لا نخال أننا نجانب الصواب إذا قلنا بأنّ هذه الحياة الجماعية بما تتيحه من لقاءات بين طلبة، قليل عددهم، من مناطق مختلفة من الوطن ومن تخصصات مختلفة هي فرص ثمينة لتغذية روح التنافس المبدع.

ونذكر في هذا السياق، سياق المناخ الثقافي السّائد آنذاك، أنّه كان يوجد بالمدرسة، إلى جانب ناديها العام، عدة نواد فكرية منها ناد للسينما والمسرح تنشّطه مجموعة من طلبة اللغة والأدب الفرنسية وناد للتصوير الفوتوغرافي ونواد فكرية أخرى وكانت تقام بالمدرسة، بين الفينة والأخرى، أمسيات شعرية وتظاهرات ثقافية، وما كان هذا ليكون لولا النظام الدّاخلي الذي ألحّ عليه، بالتأكيد عن قصد، واضعو النصوص القانونية، المتعلّقة بالطّلبة الأساتذة فهو الذي هيأ بيئة ملائمة تساعد على الإبداع الخلاق.



"وجدنا سندا لما ارتأيناه في مقال مفاده "أنّه حيثما وجد انتقاء للالتحاق بمؤسسة تعليمية تزايد الإقبال عليها" فاقترحنا على السيّد المدير مصطفى-رحمه الله-العدول عن مثل هذه المسابقات لكي يقتصر التسجيل في المدرسة على الحائزين على شهادة البكالوريا دون سواهم فأيد رأينا"

السؤال 2: شغلتم منصب مدير الدراسات للمدرسة العليا للأساتذة خلال 14 سنة (1976-1990)، ماذا كانت أهم التحولات التي شهدتها المدرسة خلال تلك الفترة؟

الجواب: لعلّه يكون من المفيد التذكير، قبل الإجابة عن هذا السؤال، بأن إصلاح التعليم العالي الذي أنشأ، بمقتضى المرسوم 71-228 الصادر في 25 أوت 1971 شهادة إجازة التعليم التي تؤهل أساسا للتعليم العالي قد ألغى الامتياز الذي كان يتمتع به الطلبة الأساتذة منذ نشأة المدرسة، أي شبه الراتب المصروف للطلبة الأساتذة وعوضه بمنحة، وكان من انعكاسات ذلك عزوف الطلبة عن الإقبال عن التسجيل بالمدرسة العليا (وهي مؤسسة جامعية تابعة لوزارة التعليم) وما عقبه من آثار سلبية على تأطير التعليم الثانوي. وفي مسعى لسدّ الحاجة اتخذت إجراءات قانونية في مطلع السنة الجامعية 75-76 ومطلع السنة الجامعية 76-77 يسمح بمقتضاها لمن لهم مستوى السنة الثالثة من التعليم الثانوي في التخصصات العلمية للالتحاق، بعد مسابقة، بالمدرسة العليا وبيعض الجامعات لتحضير إجازات في العلوم الدقيقة (فيزياء وكيمياء ورياضيات) وعُتم هذا الأجراء ليشمل المترشحين لتحضير الإجازة في العلوم الطبيعية السنة الجامعية 1976-1977.

وهكذا التحق بالمدرسة العليا بالقبة وبيعض الجامعات نحو 1300 طالبا أستاذًا من غير المتحصلين على شهادة البكالوريا. ومما هو جدير أن يلفت إليه الانتباه أنّ الانتماء إلى المدرسة العليا للأساتذة لم يعد يعني حينها الانتماء إلى مؤسسة محددة مكانيا إذ استحدثت في هذه الفترة فروع للمدرسة في بعض الجامعات والمراكز الجامعية، ولم يبق للمدرسة من دور في تكوين هؤلاء الطلاب، إن على الصعيد العلمي أو على الصعيد التربوي، إلّا صرف شبه راتب لهم. ولقد استخلصنا من الميدان، خلال العام الذي عُيّن فيه مديرا للدراسات بالمدرسة (1976)، أنّ مثل هذه الإجراءات لا تشجّع التحاق حاملي شهادة البكالوريا بالمدرسة، بل تنقّره من ذلك، ووجدنا سندا لما ارتأيناه في مقال مفاده "أنّه حيثما وجد انتقاء للالتحاق بمؤسسة تعليمية تزايد الإقبال عليها" فاقترحنا على السيّد المدير عبد الحفيظ مصطفاي (1935-2006) -رحمه الله- العدول عن مثل هذه المسابقات لكي يقتصر التسجيل في المدرسة على الحائزين على شهادة البكالوريا دون سواهم فأيد رأينا، ولم تُكرّر مثل هذه المسابقات في مطلع السنة الجامعية 1977-1978.



"واحتفلنا بتخرج أول دفعة من المدرسة العليا في شهر جوان 1983، وهي الدفعة التي دخلت المدرسة 3 سنوات من قبل، أي في مطلع السنة الجامعية 1980-1981، وهو التاريخ الذي بدأت فيه المدرسة تتكفل بالتأطير البيداغوجي الفعلي في المجالات العلمية لطلابها"

ومن أهمّ التحوّلات التي شهدتها المدرسة والتي أثارت جدلا كبيرا حينها تحويل كل طلبة جامعة باب الزوار المعرّبين (وكانت آنذاك تدعى جامعة العلوم والتكنولوجيا للجزائر) إلى المدرسة العليا للأساتذة في أكتوبر 1977. وقد سبب هذا حرجا كبيرا لمديرية الدراسات بالمدرسة لجهلها عددهم ومواعيد التحاقهم بالمدرسة ولعدم توقّر المدرسة على مرافق كافية لاستيعابهم، إذ لم يكن بها سوى مدرّج واحد-المسمى "المدرّج القديم" حاليا- وما يعرف بـ"المبنى البيداغوجي" وعدد

من القاعات الجاهزة كان يستعملها طلبة جامعة الجزائر. يضاف إلى ذلك عدم توقّر التأطير الإداري الكافي والوسائل الإعلامية لوضع جداول الدروس لطلبة موزعين -وهم في نفس الفصل- على العديد من الوحدات التعليمية وفق النظام المعمول به آنذاك.

وقد اضطرت إدارة المدرسة على هدم الجدران الفاصلة بين بعض القاعات الجاهزة كيما تستوعب الطلبة الوافدين والاستعانة بعدد من الكراسي والطاولات من جامعة باب الزوار. وفي نفس السياق، نشير إلى أنّه تمّ سنة 1978 توجيه الطلبة الأساتذة الذين كانوا ينتمون لمدرسة تكوين المعلمين -أنشئت في إطار التّعاون الجزائري العراقي في أواخر السبعينيات ببوزريعة- إلى المدرسة العليا بالقبة.

ومن الأحداث الجديرة بالذكر إحداث قسم علوم التربية سنة 1977 بالمدرسة، وهو أول قسم أنشئ بها. وما من شك عندنا أنّ أهمّ تحوّل في تاريخ المدرسة هو الذي لاحت بوادره في الثمانينيات إثر قبول الوزارة الوصية طلب المدرسة أن تتولّى الإشراف العلمي والتربوي على طلبتها الذي كنّا شجّعنا بإلحاح السيد المدير عبد الحفيظ مصطفاي على رفعه إليها. وكان ذلك إيذاناً بانطلاقة جديدة للمدرسة رغم عدم توقّر، إلّا القليل، من الإمكانيات البشرية والمادية.

كما اقترحنا على السيّد المدير آنذاك تحويل الداخلية القديمة بالمدرسة (الموروثة عن العهد الاستعماري) إلى بنى بيداغوجية ووافقت الوزارة على ذلك. وتمّ تحويل الداخلية إلى مخابر في الفيزياء والكيمياء والعلوم البيولوجية وقاعات دراسية في صائفة السنة الجامعية 1980-1981.

واحتفلنا بتخرج أول دفعة من المدرسة العليا في شهر جوان 1983 وهي الدفعة التي دخلت المدرسة 3 سنوات من قبل أي في مطلع السنة الجامعية 1980-1981 وهو التاريخ الذي بدأت فيه المدرسة تتكفل بالتأطير البيداغوجي الفعلي في المجالات العلمية لطلابها. وكانت من قبل تتكفل به جامعة الجزائر أو جامعة باب الزوار من حيث كون هاتين الجامعتين هما اللتان كانتا تمنحان إجازة التخرج للطلبة الأساتذة.

وشهدت هذه الفترة فتح قسم العلوم الموسيقية في مطلع السنة الجامعية 1983-1984. وكانت مديرية الدراسات بالمدرسة أولى المؤسسات الجامعية التي اعتمدت المعالجة المعلوماتية بوسائل تكاد تكون بدائية لقبول الطلبة، ونذكر أن وزير التعليم العالي حينها قال لنا "لئن نجحت تجربتكم لنعمّمها على سائر الجامعات".



"ومن مقاصد المدرسة [الأساسية] تأسيس منظومة تربوية وطنية متكاملة تتيح فرصا متكافئة لجميع الأطفال الجزائريين في التعلم، متميزة بأصالة مضامينها وتوجيهاتها وفلسفتها وبتفتحها على العلوم والتكنولوجيا، فكانت منعطفاً ونقطة تحوّل كبرى في مسار المنظومة التربوية الجزائرية"

السؤال 3: أنتم منشغلون بملف التربية والتعليم منذ قرابة نصف قرن في إطار أداء مختلف المهام التي أوكلت لكم. هل لكم أن تبرزوا أهم المحطات التي مرّت بها المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال؟ وهل هناك منها ما يمكن أن نسميه "العصر الذهبي" للتربية والتعليم عندنا؟

الجواب: أفهم من المدرسة الجزائرية كل مراحل التكوين في بلادنا ومن موجبات الموضوعية أن أعترف للقراء بأنّ كلّ جهدي منذ 2007 منصرف إلى التعليم، فهي مهمة تشغل كل وقتي. وأعلم أنه قد أحدث في المنظومة بعض الإصلاحات التربوية في المحتويات التعليمية وفي طرائق التدريس، وأنه قد تبنت بعض الإصلاحات الهيكلية مثل تبني نظام "ل.م.د." في التعليم العالي، لكنها تظل، في نظري، أقل عمقا وجذرية من حدثين هامين شهدهما النظام التربوي الجزائري، هما حسب التسلسل التاريخي:

- إصلاح التعليم في بداية السبعينيات، عام 1971، بعد استحداث وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في جويلية 1970 والذي أحدث تغييرا عميقا في أسس نظام التعليم العالي لجعله ينسجم مع التوجه الاشتراكي للبلاد. وكان من أهدافه ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي، وربطه بمتطلبات نمو البلاد وجعله أكثر احترافية. ولقد غيّر هذا الإصلاح هيكلية التعليم العالي فحوّل الكليات إلى معاهد وألحق المدرسة المتعددة التقنيات بالجامعة وأحلّ محلّ الشهادات نظام الوحدات.

- صدور الأمر رقم 35-76 المؤرخة في 16 أبريل 1976 المتضمنة تنظيم التربية والتكوين، والتي أنشأت المدرسة الأساسية ذات التسع (9) سنوات ابتداء من الدخول المدرسي 1980-1981. ومن مقاصد هذه المدرسة تأسيس منظومة تربوية وطنية متكاملة تتيح فرصا متكافئة لجميع الأطفال الجزائريين في التعلم، متميزة بأصالة مضامينها وتوجهاتها وفلسفتها وببفتحتها على العلوم والتكنولوجيا فكانت منعطفًا ونقطة تحول كبرى في مسار المنظومة التربوية الجزائرية. فكانت إيذانا لقطيعة مع النظام الموروث، ورافقت هذه الأمر إصدار الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة التربوية الجزائرية.

يمكن الإشارة في نفس السياق إلى جانب هذين الإصلاحين صدور القانون رقم 04-08 المؤرخ في 23 يناير سنة 2008 الذي يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية. يرسم هذا القانون المهام الأساسية للمدرسة الجزائرية ويؤكدّها، وهي دعم قيم الهوية الوطنية التي تربط المتعلم بمجتمعه ووطنه وتاريخه وفضائه الجغرافي. إنّه لا ينكر إلّا جحود ما حقّقه المدرسة الجزائرية من مكاسب، بعد استقلال البلاد سنة 1962، على الصّعيد الكميّ، فلقد تضاعف عدد التلاميذ المتدربين والطلّبة وعدد المعلمين والأساتذة أضعافا كثيرة، وتوسّعت شبكة المؤسسات التعليمية من مدارس ومتوسّطات وثانويات وجامعات. وتلكم جميعا مؤشرات صادقة على ما تخصّصه الدولة الجزائرية من أموال في سبيل نشر التعليم بين المواطنين. لكن بعض الأسئلة تظل قائمة حول الأداء على الصّعيد الكيفي للمنظومة التربوية الجزائرية. ولم أطلع على دراسات مقارنة علمية تجيب بما لا يدع مجالا للشك عن هذه الأسئلة. وإذا ما احتكمنا إلى آراء الناس التي نسمعها هنا وهناك فإن الكثير منها يقف موقف المنتقد غير الراضى، كل حسب مرجعياته ومنطلقاته والواقع أن لا غرابة في هذا، فذلك شأن غالبية الناس إزاء نظمهم التربوية وفي غياب دراسة شافية حول الموضوع يبدو لي أنه ربما يكون من الحكمة تفادي الأحكام المطلقة العامة. فثمة دائما استثناءات، الواقع ثري بها، وثمة ما من شك نقائص لا بد من العمل على تصويبها. ومن ثمّ فإنه يبدو لي أنّ صفة "الذهبي" أو أي صفة أخرى التي يوصف بها عصر من عصور التربية في غياب معايير موضوعية إن هي إلّا تعبير عن تجربة ذاتية.

"ومن ثمّ فإنه يبدو لي أنّ صفة "الذهبي" أو أي صفة أخرى التي يوصف بها عصر من عصور التربية في غياب معايير موضوعية إن هي إلّا تعبير عن تجربة ذاتية"



السؤال 4: أنتم من أكبر المتابعين للجانب اللغوي، ومن المناهضين لهجين اللغات والدّوس على قواعدها في الشارع والمدرسة والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. ما هي سبل معالجة هذا الوضع، في نظركم؟

الجواب: صحيح نحن من بين الذين يستنكرون استعمال لغة هجينة في التعليم، مهما كانت هذه اللغة، وأنتظر من المدرسة أن تكون قاطرة لا مقطورة لا سيما في هذا المجال وإنه ليحرّز في نفوسنا أن الأخطاء اللغوية أصبحت اليوم قدرا مشاعا لا يتحرّك لها ساكن؛ فإنك لتجد في بعض الأطروحات المنشورة من الأخطاء الكثير، ولا أدلّ على تدنّي المستوى الفكري من تدنّي المستوى اللغوي فلقد أقر بعض العلماء في الكيمياء أنه صحّح العلم حينما كان لا ينبغي سوى تصحيح اللغة وهو يكتب مؤلفه مدخل إلى الكيمياء والعلاقة بين اللغة السليمة والفكر السليم من البدهة بمكان. ولا تكاد تسلم لغة من هذه الهجانة غير أن عموم الظاهرة لا يهوّن من خطورتها. وإزاء هذا الوضع من المنطقي أن نتساءل هل إلى تصحيحه من سبيل؟

وقد يقول قائل إنّ الظاهرة قديمة، فالذين يتقنون اللغة كانوا دائما قلة في مجتمعاتهم. لكن الظاهرة ازدادت جلاء بسبب ديمقراطية التعليم. وفي هذا السياق أخبرنا بعض أساتذة اللغة العربية وآدابها الذين قاسمونا الملاحظة أنّ ثمة استثناءات كما لكل قاعدة ولا يساورنا في ذلك أدنى شك. فطلبتنا في السنة الرابعة فيزياء يؤكدون لنا ذلك في كل حصة ولكن ما يشغلنا ليست نخبة من الطلبة بل المستوى اللغوي العام ولا ندري هل هناك معايير موضوعية لقياس تدني المستوى اللغوي العام أم لا، وهل هناك من سبل لمعالجته؟

ويبدو لنا لأول وهلة أنّ معالجة الوضع ليست بالأمر الهين إن لم تكن مستحيلة خاصة أمام زخم المعلومات المتبادلة بلغة عامية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ولطبع ميل البشر الفطري لما لا يتطلّب جهدا أي للأسهل. لكن هذا الواقع الذي ينبي ربما بتغير حضاري جذري لما لأساليب التواصل من صلة بالحضارة الإنسانية لا ينبغي له أن يثنيينا عن محاولة البحث عن حلول. وأوّل ما يتبادر للذهن هو النظر في مكانة تعليم اللغة العربية في منظومتنا التربوية لا سيما في المراحل الابتدائية وليس فقط من زاوية الكم -الحجم الساعي- ولكن أيضا من زاوية الكيف، ومحتويات البرامج التعليمية التي يجب أن تختار محتوياتها بعناية.

وما من شك في أن كل أساتذة اللغة العربية في كل المراحل التعليمية معنيون بالمسألة، بل وكل الأساتذة الذين يعلّمون مواد باللغة العربية وكذلك الشأن بالنسبة للهيئات ذات الصلة، مثل المجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الإسلامي الأعلى وجمعية العلماء ...

وإن كان دور من ذكرنا ضروريا فإنه ليس بكاف وحده إذ لا بد من مؤازرة وسائل الإعلام وتحضير البيئة الملائمة. إن الحديث عن ظاهرة القصور اللغوي في اللغة العربية عند تلامذتنا وطلابنا قد يطول. وبديهي عندنا أنّ علاج المسألة لا ينبغي له باي حال من الأحوال أن يكون على حساب مواد أخرى، مثل تعلّم اللغات الأجنبية وغيرها من المواد.

السؤال 5: هناك من رجال التربية من يعيب على مناهج تدريس اللغات الأجنبية في المدرسة الجزائرية سبل تدريسها في بلادنا لاعتمادها أساليب وطرائق غير مناسبة لمن يتعلمها كلغات أجنبية. وهذا ما يجعل الكثير من التلاميذ يحصلون على علامات ممتازة في هذه اللغات وهم لا يتقنون أبسط قواعدها. فهل لديكم نفس الرأي؟

الجواب: لا ندرك الصلة المنطقية بين اعتماد أساليب وطرائق غير مناسبة في تدريس اللغات الأجنبية في بلادنا وحصول التلاميذ في هذه اللغات على علامات ممتازة. لكنّه قد يكون من المرجح أن سبب ارتفاع العلامات هو سهولة الأسئلة لاعتبار واضعها بأن الأمر يتعلق بلغات أجنبية وأنه يكفي الإلمام السطحي بها، تلكم مجرد فرضية ... ولقد لاحظنا فعلا منذ سنوات عديدة بأنّ علامات التلاميذ في اللغات الأجنبية في امتحانات رسمية مرتفعة عموما مقارنة بما نعلمه عن مستوياتهم الفعلية العامة في هذه اللغات وبديهي أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون لنفس العلامة اليوم نفس الدلالة الإنبائية عن مستوى التحكم والإجادة في أي مادة، ولا سيما في اللغات الأجنبية التي كانت لها منذ نصف قرن والتلاميذ هم أول من يدرك أن علاماتهم مضخّمة وليس لها في أغلب الأحيان من دلالة عملية سوى، في أحسن الظروف، قيمة ترتيبية داخلية محلّية. ولقد علمنا في محاولتنا لتتبع ظاهرة تضخيم النقاط أن هيئات مخوّلة تقوم بذلك في بعض البلاد رغم معارضة المعلمين.



"ولقد لاحظنا فعلا منذ سنوات عديدة بأنّ علامات التلاميذ في اللغات الأجنبية في امتحانات رسمية مرتفعة عموما مقارنة بما نعلمه عن مستوياتهم الفعلية العامة في هذه اللغات"

السؤال 6: الكل يشكو من مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ والطلبة عندنا. هل ترون هذا الوضع مجرد ظاهرة عالمية من الطبيعي أن تنعكس آثارها علينا، أو أن هناك عوامل داخلية عندنا زادت الطين بلة في هذا الموضوع؟ وما دور خبراء التعليمية من أجل التصدي لهذه الظاهرة؟

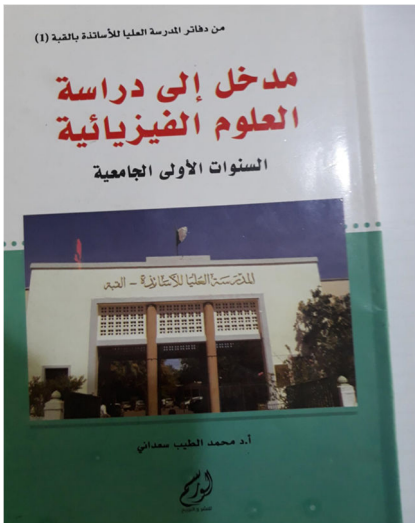
الجواب: بوّدنا أن نشير في البداية إلى أنّ ظاهرة تردي مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ والطلبة ظاهرة ملحوظة في جميع البلاد، بل ويسجل أيضا عزوف الكثير منهم عن المواد العلمية، وهي من الظواهر التي يكاد يكون حولها إجماع عالمي. وليس مردّ الظاهرة، في نظرنا، نقص في الاستعدادات الفطرية من ذكاء وبقظة فكرية لدى تلاميذ وطلبة اليوم بل قد يكون من أسباب ذلك عوامل سيكولوجية وجودية من دوافعها المكانية المادية المتردية في المجتمعات عموما لأولي العلم والثقافة. ولا أحسب أنّ الوضع في بلادنا أكثر قتامة، كما لا أحسب أنّ خبراء التعليمية وحدهم قادرون على تغيير الوضع كثيرا. حقا، إنّ عليهم أن يسهموا في تطوير محتويات المناهج الدراسية لجعلها أكثر جاذبية وارتباطا بمواطن اهتمام

المجتمع، لكن الأمر يحتاج إلى تضافر جهود الجميع؛ وفي مقدمة ذلك الأمرُ التي يجب أن تكون للمدرسة ظهيرا وسندا. ومن المعلوم أنه يلزم جهود كل القرية لتربية طفل واحد من أطفالها.

السؤال 7: اختصاصكم الأساسي هو الكيمياء فضلا عن تعليمية العلوم والتربية. ألا ترون بأن مناهج الكيمياء في المرحلة الثانوية (وحتى الإكمالية) لا تراعي التطور الذي عرفته الكيمياء ومناهجها الدراسية في العالم. وظلت عندنا مادة الفيزياء في المرحلة الثانوية تغطي على الكيمياء، في حين أن الطلب في السوق حاليا، مثلا، يميل إلى توظيف المختصين في الكيمياء وتفرعاتها؟ من جهة أخرى، يطالب البعض فصل مادة الكيمياء عن مادة الفيزياء في المرحلة الثانوية بحيث يكون لكل من هاتين المادتين مدرّس مستقل مع تدعيم برنامج الكيمياء. هل تميلون إلى هذا الرأي؟

الجواب: إنّ أفراد مادة الكيمياء بأستاذ متخصص كما هو جار به العمل في جل البلاد مطلب قديم لكثير من الكيميائيين في الجزائر، ولكن ذلك مقرون بتغيير جذري لتدريس العلوم والربط بينها في إطار نظرة جديدة متكاملة لتدريس العلوم في مرحلة التعليم الثانوي. ولا يبدو لنا أنه من السهل تحقيق ذلك في القريب العاجل. إن ما يبدو لنا ممكنا في مرحلة أولى هو تحديث مناهج الكيمياء في بلادنا لجعلها أكثر جاذبية. فمناهج الكيمياء في بلادنا حسب علمنا لا ترافق التطور الذي يشهده علم الكيمياء ولا مناهج تدريسها في بلاد كثيرة، المتقدمة منها على وجه الخصوص. ومن عيوب مناهج تدريس الكيمياء، على سبيل المثال، عدم ربطها بالواقع الجزائري، فبلدنا بلد بترول وغاز ولا تجد لهاتين المادتين ذكرا في برامج الكيمياء في التعليم الثانوي، على خلاف مناهج بعض البلاد غير المنتجة لهما، والجزائر ثرية بما لها من المواد الأولية والمعادن التي يحتاج حسن استغلالها إلى خبراء في العلوم الكيميائية وتطوير البحث العلمي فيها.

إنّ قيمة مادة في أعين دارسها مرتبطة بتقويمها وبزّنة هذا التقويم في النّجاح في الامتحانات، فما لا يقوّم من المعارف يفقد قيمته كما هو معلوم. ويبدو بأنّ هذا الأمر قد أخذ في الحسبان فزّنة تقويم مادة الكيمياء قد زادت في السنوات الأخيرة. ومن علامات الاهتمام المتزايد بالكيمياء أيضا إدخالها منذ السّنة الأولى من التعليم المتوسط. لكننا نظل نعتقد بأنّ مكانة الكيمياء تحتاج إلى نظرة معمّقة لما لهذه المادة من بعد استراتيجي في تنمية اقتصاد البلاد. ولعله يكون من المناسب في هذا السياق اقتراح فتح مدرسة عليا للعلوم الكيميائية تكون حاضنة للنخب المستقبلية للجزائر في هذا المجال.



"إنّ أفراد مادة الكيمياء بأستاذ متخصص كما هو جار به العمل في جل البلاد مطلب قديم لكثير من الكيميائيين في الجزائر، ولكن ذلك مقرون بتغيير جذري لتدريس العلوم والربط بينها في إطار نظرة جديدة متكاملة لتدريس العلوم في مرحلة التعليم الثانوي"

السؤال 8: المناهج السّارية المفعول في المدارس العليا للأساتذة اليوم هي تلك التي وضعت منذ عقدين. كيف ترون إعادة النظر في هذه المناهج؟ وهل تعتقدون أن هناك ضرورة إصلاح شامل لهذه المدارس؟

الجواب: إذا كانت المناهج سارية المفعول منذ عقدين فهي لا شك في حاجة إلى تحيين، وأساتذة المدرسة وباحثوها هم أدرى ممّا، كل في حقل اختصاصه، بما ينبغي أن يضاف أو يحذف لمواكبة التطورات الحادثة في ميادين البحث العلمي والتعليماتي والبيداغوجي.

ولعلنا نستطيع في هذا السّياق لفت النظر إلى إمكان إيجاد صيغ ربط جديدة بين مادتين، البيولوجيا والكيمياء مثلا، في توفيق مبدعة ينتج عنها ملمح جديد. أفليس الجديد، كما يقال، إلّا حاصل لقاء قديمين؟ وبودّنا، دائما في نفس السّياق، لفت النظر أيضا إلى ضرورة تزويد كلّ طلاب المدرسة -فضلا عن تكوينهم المتين في مواد تخصصهم- بما يمكّنهم من التحكّم في استعمال كل تقنيات التواصل الحديثة تحسّبا لما سينعكس منها حتما على التعليم وذلك لتحفظ العلاقة المعلم-المتعلم، توازنها.



"ولعلنا نستطيع لفت النظر إلى إمكان إيجاد صيغ ربط جديدة بين مادتين، البيولوجيا والكيمياء مثلا، في توفيق مبدعة ينتج عنها ملمح جديد. أفليس الجديد، كما يقال، إلّا حاصل لقاء قديمين؟"

السؤال 9: نودّ منكم كلمة خاصة بالمدرسة العليا للأساتذة-القبة التي تحتفل هذه السنة بستينيتها (حيث أنشئت عام 1964).

الجواب: تصادف سنة 2024 إحياء الذكرى الستين لإنشاء المدرسة العليا للأساتذة بالقبة القديمة، ولعله من أول ما يليق بالمقام إزاء عبارات خالص العرفان لمن كان لهم من بين الأساتذة فضل السبق في التفكير غداة الاستقلال في مشروع إنشاء مدرسة عليا لتكوين أساتذة التعليم الثانوي العام (العلوم والآداب) في الجزائر، ومن بينهم السيدين زهير إحدادان (1929-2018) وأحمد حميد بن سالم (1908-1973)، رحمهما الله، اللذين أثمرت جهودهما فتوجت -بناء على تقرير من وزارة الإرشاد القومي آنذاك -بإصدار المرسوم الرئاسي 134-64 بتاريخ 24 أفريل 1964 الذي بمقتضاه أنشئت "مدرسة عليا للمعلمين" بالقبة (العاصمة الجزائرية). ولقد سميت هذه المدرسة بـ Ecole normale supérieure- وشاع اسمها بالعربية بالمدرسة العليا للأساتذة.

ولعلنا لا نجانب الصواب إن نحن وصفنا هذه المدرسة بأتم المدارس العليا لتكوين أساتذة التعليم الثانوي، وليس مردّ ذلك إلى العامل التاريخي وحده بل لأن العديد من المؤسسات الجامعية التي تنضوي اليوم تحت هذا الاسم، بل وحتى بعض الجامعات كانت في فترة زمنية فروعاً للمدرسة العليا بالقبة.

وليس من باب الحلم الواهم أن ننتظر من مدرسة عليا كهذه، بثقلها التاريخي وبما لديها من إمكانيات واعدة، أن تكون في المستقبل القريب قطب امتياز وطنيا في مهامها الحالية، وأن تزداد انفتاحا على اللغات الأجنبية، وتكون سباقة في الإبداع البيداغوجي وأن تسعى لتكون رائدة في بعض مجالات البحث العلمي وأن توسّع، ما أمكنها ذلك، في مهامها. فالمستقبل للامتياز لا لما دون ذلك حسب توقّعاتنا. وليس لدينا من شك في أنّ القيّمين على المدرسة يدركون ذلك، وهم أعرف به ممّا. وإني لوائق بأنهم لن يدّخروا جهدا في سبيل خدمة مؤسستهم والرفع من شأنها.



"ولعلنا لا نجانب الصواب إن نحن وصفنا المدرسة العليا للأساتذة-القبة بأتم المدارس العليا لتكوين أساتذة التعليم الثانوي وليس مردّ ذلك إلى العامل التاريخي وحده بل لأن العديد من المؤسسات الجامعية التي تنضوي اليوم تحت هذا الاسم بل وحتى بعض الجامعات كانت في فترة زمنية فروعاً للمدرسة العليا بالقبة"



السؤال 10: هل لكم كلمة توجهونها لسلك المدرسين في قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي؟

الجواب: نعتقد بأنهم واعون كل الوعي بنبل مهمتهم وما ينتظره منهم مجتمعهم، ولئن قيل "اعطوني صحافة عظيمة وخذوا شعبا عظيما"، فإننا لا نتردد في القول "اعطوني منظومة تربوية عظيمة وخذوا شعبا عظيما" مع الملاحظة بأن مهمة التعليم هي من المهام التي تزداد صعوبة يوما بعد يوم مع تطوّر تكنولوجيات الاتصال والذكاء الاصطناعي. وفقهم الله وإيانا.

من المناقشات الأولى لرسائل الماجستير باللغة العربية في المدرسة



صورة تذكارية لأعضاء لجنة مناقشة الماجستير في اختصاص البيولوجيا عام 1992 للطالب **خالد دريهم** (أقصى اليسار) الذي تولى بعد ذلك رئاسة قسم العلوم الطبيعية بالمدرسة، ثم رحل للتدريس في بريطانيا. ويظهر مع أعضاء اللجنة مدير المدرسة ومدير الدراسات العليا آنذاك.

- * يظهر في الصف الأمامي (من اليمين إلى اليسار):
- ناصر بلعلوي (حاليا، باحث في الولايات المتحدة)،
- عبد الكريم كاملي (أستاذ البيولوجيا بالمدرسة)،
- محمد الطيب سعداني (مدير المدرسة، آنذاك).
- * وفي الصف الخلفي، يظهر:
- العربي لعروس (جامعة سطيف، متقاعد)،
- مسعود بوجنيبة (من قسم البيولوجيا بالمدرسة، ورئيسه الأسبق، متقاعد)،
- العراقي الأصل عباس الجمالي (أستاذ البيولوجيا بالمدرسة، الآن في جامعة إربد الأردنية، متقاعد)،
- جيلالي بلعياط (من قسم الرياضيات بالمدرسة، كان مديرا للدراسات العليا آنذاك، متقاعد).